أكاديميون وشخصيات اجتماعية وإعلامية لـ (14 أكتوبر):

انتخابات المحافظين تعزز من الديمقراطية وتعزز نظاما محليا واسع الصلاحيات

رحب الأكاديميون بقرار مجلس الدفاع الوطني القاضي بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة بانتخاب محافظي المحافظات كخطوة أولى يليها انتخاب مدراء المديريات مؤكدين أن انتخابات المحافظين خطوة ايجابية نحو ترسيخ الديمقراطية والحكم المحلي في اليمن . وفي السطور التالية تستعرض " ١٤ أكتوبر" تلك الأحاديث عن هذا الموضوع واليكم التفاصيل.

استطلاع وتصوير/محمد جابر صلاح

خطوة شجاعة

ابتدأ الحديث أحمد صالح الحاوري - نائب مدير قناة سبأ مدير الأخبار:

" الحقيقة إن القرار جريء ومتقدم من فخامة الأخ الرئيس الذي دائماً نجده يتقدم على كل السياسيين بما في ذلك أطروحات المعارضة ، فالمعارضة في البلدان الأخرى بطبيعة الحال هي التي تقدم أطروحات ، لكن هنا في اليمن رئيس البلد فخامة الأخ علي عبد الله صالح هو من يبادر وبجرأة .

فقد جاءت خطوة انتخاب المحافظين خطوة شجاعاة، فأنا شخصيا كنت من المتخوفين نظراً لقلة الثقافة الديمقراطية في البلد لكن التجارب السابقة في هذا المجال وخاصة خطوة انتخاب الرئيس كانت خطوة ناجحة وتشجع على الوثوق بتوجيهات الأخ الرئيس نحو انتخاب المحافظين.

خطوة جرئية

أما الأخ /زيد عبدالحكيم الشعبي - نيابة الدراسة العليا فقال :

" يعتبر انتخاب المحافظين خطوة جريئة تعزز الديمقراطية التي تعيشها بلادنا اليمن ، والمواطن هو محور هذه التجربة ، فلابد من أن يكون انتخابه للمحافظ نابعاً من روح المسئولية للشخص الذي يرى أنه مناسب .

الرجل المناسب

ويتمنى الأخ / منصور غراب - مذيع في إذاعة حجة أن تضيف هذه الخطوة شيئاً جديداً وتكون بنزاهة وبمسئولية وليست عبارة عن رسميات.

ولاشك أن المواطنين سوف يستفيدومن هذه الخطوة بأن يختاروا ما يرونه مناسباً لقيادة محافظتهم وتلمس همومهم .

وبهذه الطريقة فإن المواطنين سوف يختارون الشخص المناسب في المكان المناسب.

نحو اللامركزية

ويتحدث الأخ محمود اليمني - تمهيدي ماجستير- عن انتخاب المحافظين واهميتها بالقول:

" انتخابات المحافظين في 27 ابريل يعد مظهراً ديمقراطياً ومستوى متقدم والموضوع يأتي في إطار برنامج فخامة الأخ الرئيس، وهذا سوف يدعم التوجه نحو اللامركزية الإدارية والمالية وكذلك نظام السلطة المحلية. وهذا بلا شك سوف يعمل على الارتقاء بعملية التنمية في المحافظات .

وهي بالتالي ستنعكس بشكل ايجابي على المواطن ...لماذا؟

لان المواطن هو الذي سيقرر من الذي سيكون مسئولاً عنه فإذا كان اختياره موفقاً كان ذلك في مصلحته .

إصلاحات شاملة

أما الأخ فرحان قائد بحم - نائب مدير دار جامعة صنعاء للطباعة والنشر فقد تحدث قائلا :

هذه المبادرة كما أطلقها فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح - رئيس الجمهورية يوم الخميس الماضي الموافق 10/ 4/ 2008م بأن تجري انتخابات محافظي المحافظات يوم 27 من شهر ابريل الجاري 2008م ، جاءت تتويجاً لبرنامج فخامة الأخ الرئيس نحو مستقبل أفضل إن شاء الله تعالى.. وقد قال رسول الله صلى الله عليه سلم " إنما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى " .

ترشيح المرأة

بينما ترى الأخت نبيهة الحيدري - مدير عام مركز البحوث والمعلومات:

أن انتخاب المحافظين تعتبر خطوة جيدة تضاف إلى العمل الديمقراطي في اليمن.

وهي رصيد لا يستهان به.. ولكن السؤال الأول هل سترشح المرأة في هذه الانتخابات. خاصة وان قانون الانتخابات في اليمن يسمح بمثل هذا العمل الديمقراطي ، لكن ثقافة المجتمع اليمني وبما لديه من خصوصية في قبول المرأة في المنبر السياسي لا تزال تشوبها النظرة الضيقة فإذا ما نظرنا إلى انتخابات مجلس النواب كيف يرى مشاركة المرأة وهو جانب تشريعي ليس إلا ، وليس جانباً تنفيذي كما هو الحال بالنسبة لعمل المحافظين فالموضوع هنا في المحيط الإقليمي ،وهذه الخطوة ستعطي دفعة قوية لإدارة التنمية ، فالمواطن باستطاعته انتخاب من يجد فيه الكفاءة في إدارة شئونه وأموره وسيعمل على تقليص المركزية الإدارية والمالية. وتنفيذ العملية التنموية والرقابة عليها.

وإذا كانت انتخابات المجالس المحلية قد حققت الكثير والكثير في هذا المجال فبالتأكيد إن انتخاب المحافظين سيساعد على تحقيق المزيد من الانجازات على المستوى المحلي والتنموي .

دراسات عليا إعلام:

أن فخامة الأخ الرئيس كان محقاً في اتخاذ هذا القرار تجسيدا لمبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه وهو احد الحلول العملية لمعالجة بعض الاختلالات الحاصلة في الهياكل الإدارية في بعض المحافظات كنتيجة لتقاعس بعض المحافظين عن أداء واجباتهم ...وعدم شعورهم بالمسئولية .

كما أن القرار أيضا يجسد البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس والذي على أساسه نال ثقة الشعب والأخ الرئيس هو القادر على تشخيص الواقع بحكم خبرته وحنكته وبالتالي هو الأقدر على وضع الحلول الناجعة. لذا فالقرار كان دقيقاً وحكيماً من قائد عظيم .

انتخاب الكفاءات

بينما يعتبر الأخ خليل عمر المعلمي - صحيفة (الثورة) :

أن انتخاب المحافظين بالطريقة المباشرة يمثل نقلة نوعية لتعزيز العمل الديمقراطي في اليمن ويعتبر تجربة جديدة ومتقدمة

■ جمال الشيباني

■ حسن شرف الدين

■ خليل المعلمي

■ فتحية الحمادي

■ فرحان قائد

■ محمد جمال الدين

■ محمد صالح الحاوري

■ محمد اليماني

■ منصور غراب

■ فرحان قائد

مساحة أكبر للحرية

وقال الأخ حسن حمود شرف الدين - صحيفة الثورة:

إن هذه الخطوة الجديدة تعطي مساحة اكبر لدى المجتمع اليمني للممارسة الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير أكثر.

فمن خلال هذه الانتخابات يستطيع المواطن العادي أن يختار من يريد وذلك من خلال الاقتراع السري والمباشر.

ومن المؤكد أن المحافظ الوليد عن الانتخابات واختيار المواطنين له ، بعد ذلك يتحمل المسؤولية التي أعطاها إياه المواطنون ويعمل على تحقيقها على ارض الواقع .

تنمية المحافظات

وأشار الأخ عبد الرحمن حسين غوبر:

إلى أن انتخاب المحافظين يعتبر انجازاً هاماً في مسيرة الديمقراطية والتحرر من التعيين المركزي ، وإعطاء المواطنين حرية الاختيار في من يمثلهم في المحافظات . نجد أن انتخاب محافظي المحافظات قد يجعل المحافظ الجديد مديناً لأبناء المحافظة في اختياره ومن اجل ذلك سوف يجعل نفسه مهتما باحتياجات هذه المحافظة لأنه من سمات الديمقراطية الاقتصاص من الشخص السيئ ودعم الشخصيات الجيدة والخدومة التي تهتم بالمصالح العامة.

وهذا يؤدي إلى عدم التراجع عن اختيار الديمقراطية وهذا خيار لا تراجع عنه

وهو نهج لتطوير عجلة التنمية في المحافظات وتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الأخ القائد علي عبد الله صالح وكل ما يدعو إلى أنجازه من خطط التنمية على المستوى القريب .

يحتاج إلى ترتيب وإمعان في النظر إلى أبعاد العملية من ناحية مشاركة النساء في انتخابات المحافظين .

السؤال الآخر... وحيث إن عمل المحافظين أيضا هو عمل تنفيذي أكثر مما هو عمل تشريعي فالسؤال هنا ما هولحل إذا تم اختيار أشخاص ليس لديهم مؤهلات قيادية وإدارية فالعمل التنفيذي أي عمل المحافظين يحتاج إلى مواصفات شخصية معينة ، وهنا أرى أن شروط الترشيح لابد أن يراعي النظر فيها فالعمل بقدر ما هو ممتاز فهو خطير جداً .

نقلة نوعية

ويضيف الأخ محمد جمال الدين - شخصية اجتماعية - قائلا:

إن انتخابات المحافظين انتخابات حرة مباشرة عن طريق الاقتراع السري من قبل المواطنين يمثل خطوة ايجابية كبيرة ونقلة نوعية لها فوائد جمة . حيث ستقلل من المركزية والضغط الحاصل على الحكومة في مركزية التعامل .

وهذه الخطوة تأتي وفاء وتنفيذ للبرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية حفظه الله .

قرار حكيم

ويعتقد الأخ جمال الشيباني - طالب مباشرة أو إحالة المجلس ، ورئيس المجلس (المحافظ المنتخب للمحاسبة أذا خالف ولم ينفذ برامج التنمية والخدمات المختلفة ، إن الاستفادة القصوى للمواطنين هي الاقتناع بحرية بأن الديمقراطية والتعددية انبتت ثمارها تتويجاً لوحدة اليمن أرضا وإنسانا في 22 مايو 1990م ، وبعد مرور ما يقارب معقدين من الزمن .

التغيير إلى الأفضل

وتحدثت الأخت فتحية الحمادي - كلية الإعلام بالقول :

إن انتخاب المحافظين يدل على الديمقراطية وحرية الرأي والرأي الأخر.

واليمن معروفة من قديم الزمن بأخذ الرأي وأهمية وحرية التعبير / من عهد الملكة بلقيس .

والأخ الرئيس يجدد مبدأ الشورى ، ويعززه بالديمقراطية .

وهو قرار حكيم من القائد علي عبدالله صالح وسياسته الحكيمة.

وتعتبر خطوة جيدة نحو التغيير إلى الأفضل.

والانتخابات السياسية تعتبر من الطرق السهلة والسرية، بحيث كل واحد يختار من يريد بغير خوف أو قلق وهي الطريقة السليمة والأفضل لأنها مجربة في جميع دول العالم. وهذه خطوة جيدة

حتى لاتصبح اليمن بوابة جهنم على جيرانها

عبدالسلام الأثوري

يمكن القول ان اليمن أنجز بتحقيق الوحدة اليمنية اهم المكاسب التاريخية والانتصار على الفساد الأكبر المتمثل بالتشطير الذي كان سببا في الحروب والاستبداد والقمع . وبارتباط الوحدة بالديمقراطية كان هذا المكسب يمثل اعادة اعتبار للشعب اليمني وكرامته شمالا وجنوبا الذي عانى من ديكتاتورية واستبداد النظامية الشطرية الشمولية وحتى وان رافق الوحدة اليمنية الكثير من التناقضات والعيوب والاشكاليات واستمرارها فان الوحدة لاشك ضمان الحاضر والمستقبل للشعب اليمني وبدونها اليوم وغدا فان الشعب اليمني سيواجه واقعا لن يعرف فيه الا الشتات والدمار وسيكون هذا الواقع بوابة جهنم على نفسه وعلى محيطه الإقليمي وعلى العالم في إنتاج الارهاب وانتاج المخدرات وتصديرها الى دول الجوار التي تمتلك حدودا مع اليمن تتجاوز ثلاثة الاف كيلومتر التي يوجد فيها اهم مصالح العالم ولديها سواحل تتجاوز ايضا ثلاثة آلآف كيلومتر فلن تكون من السهل التحكم بها وبتأثيراتها على حركة المصالح التجارية والملاحية في اهم الممرات الملاحية ، وهذه الدول تدرك مخاطر انهيار الدولة اليمنية على امنها واستقرارها وهي لن تقبل بان تسير الأمور نحو الانهيار وهذا مايجب ان يدركه بعض الواهمين ان واقع اليوم لن يسمح بتكرار أحداث 94 فواقع اليوم مختلف عن واقع وتحولات 94 فمعايير واقع اليوم لدى دول الجوار مختلفة فهي ترى ان اليمن يجب ان يكون مستقرا وموحدا وسندا لدول الخليج في مواجهة التحديات المصيرية للمنطقة فاليمن مستقرا وموحدا يمثل عمق الأمان والاستقرار لدول الخليج ومصالح العالم وكونه يقع في منطقة حساسة وفي اهم موقع يحيط به برا مصالح عالمية هامة وبحرا يشرف على اهم ممرات العالم الملاحية فلن يقبل أحد ان تتجه الأوضاع في اليمن الى الانهيار والتفكك ودفعه الى الاقتتال كما يذهب اليه بعض الواهمين انهم قادرون على اعادة تجزئة اليمن بالصورة التي يعتقدونها فان تفكيك اليمن لن يسمح باعادة الأوضاع الى ماكانت عليه قبل 90 ولن يتمكن احد من اقامة دولة في اي جزء منها اذا انهارت دولة الوحدة فستختلط الأوراق وستكون موطنا للحروب والصراعات والإرهاب وتصدير الأخطار والمخاطر لجيرانه وللعالم وهذا امر طبيعي في ظل مثل هذا الواقع وعلى دور الجوار ان تدرك أن الاوضاع الاقتصادية ومشاكل الحياة المعيشية والفقر والبطالة وضعف الدولة اليمنية في مواجهة ذلك لن يسمح باستمرار استقرار الأوضاع وربما تنتج واقعا ليس محمود العواقب وسينتشر اثره وتاثيره على الجميع دون استثناء فحماية استقرار اليمن سياسيا واقتصاديا وامنيا تمثل مسئولية جماعية اقليمية ودولية .

ولكي يدرك اولئك الذين يحاولون تصدير الوهم بمشاريع تستهدف هوية الشعب اليمنى وتاريخه كمحاولة لتحقيق مايسمى بمشروع الجنوب العربي الذي اصطنعه الاستعمار في الخمسينات كمحاولة لسلخ الجنوب عن هويته اليمنية التاريخية غير قابل للتحقق وليس سهلا او قابلا للتحقيق استعادة ذلك الواقع الذي تحرر منه الشعب اليمني وقدم من اجله التضحيات الكبيرة ولن يكون هناك مقبولا تحت اي مبرر ان يتم الدفع بالشعب اليمني الى المجهول وتدميره بحجة فساد النظام والقائمين على ادارة البلاد ونهب الاراضي فمثل هذه المشاريع التي تدعوا الى تجزئة البلاد تستهدف اعادة الفساد الاكبر المتمثل بالتشطير وهو كحالة الارتداد الى الكفر بعد الايمان ، ففساد الحكم وانتشار الظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يتطلب مسئولية جماعية في مواجهته وفقا لمقتضيات المكاسب التي ارتبطت بنظام الدولة الموحدة وعلينا ان ندرك ان الفاسدين هم ضعفا وجبناء ان حاربناهم بحماية الوحدة وقيمها ومضامينها اما دون ذلك فلن يجدى شيئا .

مكابرة السلطة وعدمية المعارضة

على أصحاب القرار في الدولة اليوم ان يدركوا ان المكابرة في عدم معالجة الإختلالات والاعتراف بالاخطاء لن يزيد الامور الا سوءاً واضطرابا وتبريرا لاصحاب المشاريع الصغيرة الدفع بالاوضاع نحو القلاقل والانهيار وتصعيد الاحتقان والإرباك ، واستنزاف الدولة وامن البلاد ، وعلى المعارضة وقياداتها ادراك ان العمل المعارض دون رؤية او مسئولية لن يكون الا عملا عشوائيا وعدميا ومضاعفا لواقع المشكلة وزيادة في الاعباء وتحميل البلاد مضاعفات الهدر في صناعة الإحباط والملل لدى الناس الذين يفقدون الثقة بكم وبالسلطة .

دعونا من كيد السياسة واشكالياتها ولعبة الديمقراطية وقوالبها ، ودعونا نذهب اليوم الى ادراك طبيعة المشكلة واسبابها واعادة الاعتبار للوطن الذي يواجه مخاطر انتجها الجميع داخليا وخارجيا بمستويات مختلفة وإعادة الاعتبار للوطن من خلال حماية الدولة من حالة الانهيار القيمي والمؤسساتي فيها الذي يتضاعف بصورة مقلقة يوازيه توسع نفوذ الدولة الموازية المتمثلة بالفوضى وهيمنة الفساد وأصحاب المصالح والنفوذ الذين لايراعون في البلد والمجتمع إلا ولا ذمة حتى تسببوا في كل مايعانيه الوطن من هدر الموارد وتصفية أصول الدولة وأموالها وتركز الثروات بايدى القلة وانتشار الفقر والبطالة في المستوى الغالب من الشعب اليمني الذي يفقد كرامته وقيمته نتيجة واقعه الاقتصادي الهش والتبعية المفرطة لاستيراد كل احتياجاته من الخارج فقد أفضت السياسات الاقتصادية وفساد الإدارة الى إفقاد البلاد إمكانية النهوض بمقدراتها الاقتصادية والبشرية وخلق واقع التكامل مع اقتصاديات دول الجوار التي تتصف باقتصاديات عالية الموارد الريعية.

ان المشكلة تتعلق بواقع الدولة وطبيعة وظائفها ومستوى إمكاناتها الاقتصادية المحدودة وضعف قدراتها الإنتاجية التي لم تعد تتوافق مع متطلبات النهوض ومن هنا يجب ان يتركز الاهتمام والحوار من قبل الجميع للتوجه نحو صياغة مشروع تحديثي للدولة مؤسسيا ووظيفيا وإفراغها من كل عوامل الفشل والتناقض والارتباك وتحسين كفاءتها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعلميا وثقافيا كضرورة سياسية وملحة لمواجهة التحديات الإستراتيجية التى تفرض نفسها كتحديات تضع الدولة اليمنية في معترك خطير لايمكن الانتصار فيه الا بمنهجية تحديثية لوظائفها ومؤسساتها وبرامجها وبما يمكنها من معالجة كل الاختلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تهدد السلام والامن الاجتماعي المحلي والإقليمي والعالمي والاستقرار والوحدة الوطنية بضروب من الفوضى وعدم الاستقرار وما قد يولده من انهيارات اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية وما قد يترتب عليه من تفككات اجتماعية وسياسية في النسيج الاجتماعي والسياسي وتفكيك الخارطة السياسية لليمن وحمله الى عالم التمزق والتجزئة .

ان التحديث وفق روية إستراتيجية للدولة والعمل ببرنامج متكامل للإصلاحات السياسية والاقتصادية والادارية هو الطريق الآمن نحو مستقبل آفضل لليمن وبما يمثله من جوهر للتحدي الحقيقي للدولة اليمنية وللمجتمع اليمني بفئاته ومنظماته وأحزابه وجميع الفئات والتكوينات الاجتماعية المختلفة وما يحتاجه الواقع من وعي بمكونات الاختلالات ليتسنى فهم الأبعاد والمكونات للمشاكل وما قد يترتب عليها من اثار مدمرة وما يتطلبه ذلك من استيعابه ووضع الرؤى والحلول الكاملة والإسراع بمعالجة كل أسباب التخلف والضعف والفوضى والفساد لحماية اليمن من تلك النتائج المخيفة التي تهدد وحدته واستقراره التي يجعلها المتربصون سببا ومبررا لدفع البلاد نحو التمزق والتهالك .

ان اليمن تواجه تحديات خطيرة ترتبط بمقومات الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والجغرافي بسبب ضعف الارتقاء بوظيفة الدولة المؤسسية التى تجسد علاقة البناء بالوظيفة الحديثة لها إمام واقع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية وتأثيرات الظروف المحيطة إقليميا وعالميا وانعكاسات التشكل الداخلي للديمغرافيا ونموها المتزايد وبمعدلات مرتفعة وضعف معدلات النمو الاقتصادي وارتكاز الاقتصاد الوطني على مورد واحد وهو النفط والذي يتناقص بصورة مخيفة نتيجة لتناقص الانتاج وزيادة معدل الاستهلاك المحلي وارتفاع الدعم وتناقص حصة الدولة من الصادرات الجالبة للعملات الصعبة وارتفاع معدل هروب الأموال نحو الخارج والتهربات الضريبية .

ان هذا التشكل يترتب عليه إشكاليات واسعة تتجاوز قدرة الدولة على معالجتها وما قد يفرضه من حالة عدمية غير قابلة للتطوير وفي واقع أصبحت الحالة الاقتصادية والاجتماعية تهيمن على مستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي ومستقبل الترابط داخل المجتمع وتزداد حدة المشكلة تعقيدا عندما يفقد المسيرون للدولة قدرتهم على استيعابها ومواجهتها بحلول واقعية وعلمية تتجسد فيها الإرادة وحسن الإدارة للموارد تكون قادرة على حماية المجتمع من غول الفقر وارتفاع الأسعار والبطالة التي تمثل الخطر الأساس على استقرار البلاد ومستقبلها .

الوعي بالمشكلة أساس المعالجة

أن عدم الوعي بالمشكلة ومكوناتها وما قد يترتب عليها من آثار سيئة وتدميرية تمثل جوهر المشكلة لكونها تضعف القدرة على استيعاب الرؤية لمواجهتها في ظل ضعف القدرات والإمكانات البشرية المؤهلة والمستوعبة لقوانين التطور والنهوض ومحدودية الإمكانيات المادية وما يعكس ذلك من ضعف في الأداء المؤسسي للدولة الذي يعكس بوضوح وجود اختلالات كبيرة في وظائف الدولة عموما كمنظومة مؤسسية غير قادرة على تجاوز طبيعة الواقع المناقض لها هيكليا وقانونيا ، ويزيد الدولة ضعفا أيضا ضعف هياكل المجتمع الإنتاجية والمدنية التحديثية التى تشكل معيارا لتحديث الدولة ووظيفتها وتتمثل تلك الهياكل بمنظمات المجتمع من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات ومنظمات الأعمال والمنظمات الاجتماعية والقطاع الخاص .

غلاء الأسعار فقر بطالة نمؤ سكاني عال نسبة أمية عالية حجم وظيفي كبير في الدولة يمثل بطالة مقنعة -أحداث وحوادث إرهابية وتمردات مسلحة واعتصامات ومسيرات ومظاهرات وعنف وكل ذلك يضاعف العبء على البلاد ويزيد من استنزافها فوق المعاناة التي تعاني من عبء واقعها وإمكانياتها الاقتصادية المحدودة وفي ظل واقع تستمر الدولة في استنزاف مواردها في دعم المشتقات النفطية التي تهرب كميات كبيرة وتتجه كميات كبيرة ايضا في دعم شجرة القات التي تشكل دمارا اقتصاديا للشعب اليمني بصورة مزعجة والتلاعب بالموارد البديلة وهروب الأموال نحو الخارج وارتفاع معدلات التهربات الضريبية بمئات المليارات .

تعتمد الدولة على مصدر أساس لموازنتها وهو النفط الذي تتراجع كمياته الانتاجية والتصديرية وارتفاع معدل الاستهلاك المحلي المدعوم وقد نصل قريبا الى ان نفقد امكانية التصدير واستهلاك ماننتجه داخليا وصولا الى مستوى الاستيراد لتغطية حاجة الاستهلاك المحلي وفي ظل هذا الواقع كيف سنوفر عملا لمئات الشباب سنويا الذين يبحثون عن فرص عمل لكي يعيشوا بكرامة وفي واقع لايبعث على الامل نتيجة سياسات اقتصادية حكومية سيئة وتوجهات غامضة لايدرك اصحابها الى أي نتيجة تسير البلاد .

العبرة والواجب

هنا يصبح الأمر هاما وضروريا للوقوف أمام هذه الإشكاليات ليتحدد الموقف بضرورة صياغة الرؤية الإستراتيجية لتقوية الدولة كإطار يستوعب حقائق العصر ومتطلبات الداخل وشروط النهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وبما يعزز علاقة الترابط والوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع وتعزيز المصالح والتكامل مع الاخرين ورفع مستوى الثقة بمؤسساتها ومناخها الاستثماري الذي تتطلبه العملية التنموية المنتجة التى تحرر الشعب اليمني من فقره وواقع الحرمان الذي قد يجعله يصل الى حالة الانفجار وتفكك الدولة .

ولكي يدرك اخواننا في دول الجوار الذين يحظون بثروات هائلة ومتزايدة من النفط الذي اودعه الله في هذه الارض التي نشترك معا في العيش عليها وفرقنا الاستعمار فيها حتى اصبحنا قلة بشرية تعيش التخمة وكثرة يقتلها الفقر فعليهم مسئولية كبيرة وواجب ديني وقومي وانساني تجاه اخوانهم في اليمن الا يبقوا يتفرجون عليه وما يعانيه من صلف العيش ويطحنه الفقر والبطالة والفوضى ومحدودية الموارد بعد ان اغلقوا امامه منافذ العمل واصبح محاصرا بسياج الترف والغناء الفاحش من جيرانه واصبح اليمني عند اخوانه الجيران بدون قيمة واطفاله الذين يصدرون بالتهريب للشحاتة وشبابه الذين يموتون في الصحاري لعلهم يصلون الى اخوانهم في دول الجوار ليجدوا لديهم عملا ينتشلهم من جور الفقر والبطالة وحتى مسئوليهم وتجارهم يعاملون لدى البعض باقل من معاملة الهنود وفي الداخل محاصرين بقيود الفساد والتخلف والفوضى والصراعات وغوغاء الحزبية فان تخلى اخواننا عن واجبهم في انتشال اليمن مما يعانيه فقد تسير الامور الى انهيار وقد يجعل الله ذلك عقابا على الجميع عندما تتحول اليمن الى بوابة جهنم عليهم فحتى تلك المنح والقروض المحدودة التي منحت لليمن لاتمثل شيئا امام متطلبات الاستقرار و دعم متطلبات التنمية وتوفير فرص حياة للناس وعليهم تذكر قول النبي عليه الصلاة والسلام : الله لايؤمن من بات شبعان وجاره جائع وقول أبي ذر الغفاري رضى الله عنه مابال الانسان الذي يبيت جائعا وجاره شبعان ولايخرج بسيفه ينتزع منه رزقه .

وعلى الجميع داخليا وأمام المسئولية الوطنية الاستشعار بتلك المخاطر والوقوف أمام ماتتطلبه المرحلة من نضوج ومسئولية وعلى الجميع ان ينتظموا في إطار حوار وطني يستهدف الخروج بالبلاد من المخاطر والتحديات والخروج برؤية تستهدف اعادة الاعتبار للوطن من خلال صياغة البنا المؤسسي للدولة لكل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع اليمني كأساس لدولة حديثة تتمكن من تجاوز كل أشكال الفوضى والعبث والتدمير والفساد والاختلالات الاقتصادية المخيفة وقادرة على تحقيق طموحات اليمنيين في دولة تعبر بهم الى مستقبل آمن يتجاوز موروثات الاستبداد والشمولية والاحتكار والفساد والطغيان دولة تحمي نفسها ومجتمعها بالعدالة وسلطة القانون دون تحيز او تمييز وباليات الثواب والعقاب والمساءلة والمحاسبة دولة تمتلك مؤسساتها القدرة والكفاءة على قيادة المجتمع الى عالم الانتاج والتنمية المستدامة وانتشاله من حالة التخلف والعبثية التي يعيش فيها هدرا لنفسه واوقاته ومستقبله وموارده التي يهدرها على شجرة القات والولعة والعصبية والثار والمضاربات على الاراضي والتهريب وتصاعد هوس الطمع على نهب مالايجوز نهبه وغير ذلك من مظاهر الفوضى والعبث والعدمية حتى يتمكن من تامين نفسه ومستقبله .